الإجابة النموذجية عن امتحان القانون الجنائي العام

سنة ثانية ليسانس جدع مشترك حقوق

المجموعة الثانية

د/زغبيب نور الهدى

الإجابة عن السؤال الأول10 نقاط

1-**القانون المطبق هو**: القانون الجديد بأثر فوري، حيث تلغى المتابعة والعقوبة الجنائية.**1نقطة**

- **التعليل**: الجزاء الا داري ليس عقوبة جنائية، فهو لا يخضع لمبدأ عدم الرجعية الجنائية. **1نقطة**

2-**القانون المطبق** هو: القانون الجديد بأثر فوري. **1نقطة**

التعليل: اشتراط قصد خاص جديد يجعل الإدانة أصعب، لان القانون الجديد يضيق من نطاق التجريم فيعزز حماية المتهم، فاذا لم يثبت القصد الجنائي الخاص تنتفي المسؤولية الجزائية. **1نقطة**

3-**القانون المطبق هو**: القانون الجديد. **1نقطة**

التعليل: اذا تحقق سبب الاعفاء يصبح القانون الجديد أصلح للمتهم الذي يستفيد من الاعفاء بسبب التسوية. **1نقطة**

4-**القانون الواجب التطبيق** هو: يُطبّق القانون الذي يُنتج مركزًا أخفّ إجمالًا. **0.5نقطة**

- **التعليل**: لا يجوز الجمع بين تخفيف العقوبة من قانون ووقف التنفيذ من قانون آخر، فلا تجزئة بين النصوص**1نقطة**

5-القانون الواجب التطبيق: القانون الجديد **1نقطة**

- **التعليل**:
- من حيث العقوبة: تخفيف العقوبة فهي أصلح للمتهم، يبق القانون الجديد باثر رجعي **0.5نقطة**
- من حيث تدبير الامن: لا يعد عقوبة فهو ذو طبيعة وقائية تسري فورا ولو كانت أشد على المتهم**0.5 نقطة**
- من حيث الافراج المشروط: تخضع غالبا للقانون الساري وقت التنفيذ.**0.5 نقطة**

المسألة القانونية الأولى3نقاط

1- القياس ممنوع في القانون الجزائري **لأن مبدأ الشرعية لا يسمح بخلق جريمة من الفعل المشابه** طبقا لنص المادة الأولى من قانون العقوبات. **1نقطة**

2- **الفرق بين القياس والتفسير القضائي**

-**القياس** :إطلاق قاعدة موجودة على حالة غير منصوص عليها ، هو ان يقوم القاضي باسقاط حكم واقعة تم الفصل فيها على واقعة لم يفصل فيها لاشتراكهما في العلة ممنوع. **1نقطة**

-**التفسير :**توضيح نص قانوني موجود لتطبيقه على حالة محددة، او هو عملية ذهنية يلجأ اليها القاضي حين يجد غموضا في النص أو تناقضا أو نقصان أو خطأ مادي في مادة قانونية ليصل الكشف عن غاية وإرادة المشرع الحقيقية من وراء تشريع هذا النص القانوني. → مسموح**1نقطة**

<u>المسألة القانونية الثانية7نقاط</u>

1-مدى توافر شروط ا لدفاع المشروع

أ-شروط تتعلق بفعل الاعتداء**0.5نقطة**

*أن يكون الاعتداء غير مشروع

*أن يكون الخطر حالا: هنا، اقتحام المنزل **اعتداء مباشر على حرمة المنزل وحياة الأشخاص.0.5نقطة**

- الشرط: أن يكون الاعتداء **غير مشروع** ✓ .تحقق**.0.5 نقطة**

*أن يهدد الخطر النفس أو المال**0.5 نقطة**

ب-شروط تتعلق بفعل الدفاع**0.5**نقطة

*شرط اللزوم: الوسيلة المستخدمة يجب أن تكون **ضرورية لإيقاف الاعتداء.0.5نقطة**

-إطلاق النار على المعتدي أثناء اقتحامه منزلًا: وسيلة فعّالة ومباشرة لوقف الاعتداء على النفس والأهلية. ✓ تحقق**.0.5نقطة**

*شرط التناسب: مقدار القوة المستعملة **يجب أن يتناسب مع الخطر المحدق1نقطة**

مبدأ: الدفاع مشروع حتى لو تسبب في وفاة المعتدي إذا كانت الوسيلة متناسبة مع الخطر. ✓ تحقق0.5نقطة.

3- أثر عدم حمل المعتدين لسلاح

- القانون لا يشترط أن يكون المعتدي مسلحًا لإقامة الدفاع الشرعي، إذا كان الخطر على الحياة أو السلامة الجسدية قائماً، أي أن عدم حمل المعتدين لسلاح لا ينفي سبب الإباحة. **1نقطة**

-أثر حالة التوتر والخوف على تقدير التناسب

- الخوف الشديد والحالة النفسية لصاحب المنزل **تخفف من الصرامة في تقدير التناسب**.
- التقدير يكون **موضوعيًا لكن مع مراعاة الظرف النفسي. 1نقطة**